أعلن عن استحداث بدل مكافحة وإنقاذ واستبدال الإجازات السنوية أسوة بـ «الداخلية»

المنصوري لـ «الأنباء»: لا تراجع عن نظام البصمة في «الإطفاء» ومن لا يلتزم بالتبصيم لـ 30 يوماً معرّض للفصل

حذر مدير عام الادارة العامة للاطفاء اللواء جاسم المنصوري من مغبة عدم الالتزام بالانظمة والقوانين المعمول بها، خاصة فيما يتعلق بنظام البصمة، مؤكدا ان نظام البصمة معمول به ولن يتم التراجع عنه، وبالتالي فإن عدم التزام اي من رجال الأطفاء بهذا النظام سيدعو الى تطبيق انظمة الخدمة المدنية بهذا الخصوص، وقد يصل الاجراء القانوني المتبع حيال الرافضين للتبصيم الى الفصل من الخدمة اذا ما كان الامتناع عن التبصيم 30 يوما متفرقة.

وجدد اللواء جاسم المنصوري التأكيد على ان نظام البصمة لا تنفرد الادارة العامة للاطفاء بالعمل به، انما هو نظام معمول به في معظم وزارات الدولة، وبالتالي فإن عدم الالتزام به يعد غير مقبول ويدعونا الى تطبيق القانون على المخالفين، لافتا الى ان نظام البصمة يأخذ اسبوعيا وننظر في تقارير رؤساء المراكز والمناطق وفي حال وجود استثناءات نأخذ بها، ومن ثم يأتي الاجراء اللاحق وهو اخطار المخالف للوقوف على اي اسباب عاقت دون ان يبصم.

واضاف اللواء المنصوري في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان هناك 4000 رجل اطفاء يلتزمون بالقانون والاغلبية من رجال الاطفاء لم يعترضوا على البصمة او اعتبروا هذا النظام يحد من حريتهم او يؤثر على عملهم.

وكشف مدير عام الادارة العامة للاطفاء النقاب عن ان قطاع الاطفاء قطع شوطا مهما في جزئية التأمين الصحي على العاملين في الاطفاء، وتم عقد اجتماعات مع شركات متخصصة وجرى الاستقرار على عمل تأمين صحي للاطفائيين بقيمة 200 دينار سنويا، مشيرا الى ان الاجراء اللاحق هو التواصل مع ديوان الخدمة المدنية ووزارة المالية لاحتساب الكلفة المالية ومن ثم ادراج هذا البند في الميزانية العامة للادارة العامة للاطفاء، مرجحا ان ينفذ هذا البند في الميزانية المقبلة للاطفاء.

واعلن اللواء المنصوري عن ان الادارة العامة للاطفاء استحدثت بدل مكافحة وانقاذ للعاملين في قطاع المكافحة (مراكز الاطفاء)، وهذا البدل سينفردون به دون غيرهم تقديرا من الادارة العليا بالجهد المبذول، مشيرا الى ان هذا البدل الجديد جار تحديده وسيكون مبلغا يتناسب مع الجهد المبذول، وان هناك اجتماعات مع الديوان للاستقرار على قيمة هذا البدل.

وأكد ان بدل النوبة وبدل الطعام وبدل الخطر تم الاتفاق مع ديوان الخدمة المدنية على استيفائها خلال تمتع رجل الاطفاء بإجازته، لافتا الى ان زيادة البدلات تلك عرضت قبل فترة على ديوان الخدمة المدنية وبصدد اعتمادها قريبا جدا.

وحول المطالبات بإدراج الاطفائيين ضمن شرائح الأعمال الشاقة قال اللواء المنصوري ان نظام التأمينات أعلى بكثير بالنسبة لرجال الإطفاء قياسا بالمهن التي تندرج ضمن الأعمال الشاقة، وبالمثل فإن إدراج الاطفائيين ضمن هذه الشريحة سيدعو اجهزة الدولة الى إلغاء هذه التأمينات وهو ما يعني خسارتهم مبلغا ماليا كانوا يتقاضونه وبشأن التأمين على السيارات ورجال الاطفاء حال تعرضهم لحوادث وتضرر مركباتهم وإصابتهم في أحيان اخرى، قال اللواء جاسم المنصوري جميع مركبات الاطفاء مؤمن عليها والإدارة العامة للإطفاء تتحمل اي كلفة مالية قد تنتج جراء تعرض مركباتهم لحادث في حالة خروج رجل الاطفاء في مهمة رسمية، كما تتحمل كلفة تضرر مركبات اخرى مدنية في حال كان الخطأ ناتجا عن مركبة الاطفاء ايضا، كما تتكفل بعلاج اي رجل اطفاء يتعرض لحادث سير وتتابع علاجه سواء داخل او خارج الكويت بالتنسيق مع إدارة العلاقات العامة.

وبشأن استبدال الإجازات السنوية بمبالغ مالية قال اللواء جاسم المنصوري ان الإدارة العامة للإطفاء تقوم بدراسة هذا الموضوع من خلال تجارب سابقة لهيئات حكومية حيث تدارست الاطفاء مع وزارة الداخلية الإجراءات المتبعة من قبلها في هذا الموضوع وسيتم تطبيق هذه الإجراءات على رجال الاطفاء اسوة برجال الداخلية، وأشار الى ان نادي رجال الاطفاء يجري التنسيق مع البلدية لاختيار موقع مناسب له بعد موافقة مجلس الوزراء على تخصيص ناد للإطفائيين.

وبالنسبة لبدل مشغل آليات اوضح اللواء المنصوري انه حينما يتم التعاقد مع مشغل آليات يكون راتبه الأساسي معتمدا على انه مشغل آلية وبالتالي فإن هذا الطلب يعد مطلبا موجودا في الأساس بالراتب، مؤكدا ان الإدارة العامة للإطفاء تصرف 30 دينارا كبدل مسافة لمن تقل المسافة التي يقطعها رجل الإطفاء من سكنه الى مقر عمله عن 30 كيلومترا و60 دينارا لما فوق هذه المسافة.

وأكد أن نظام الترقيات في الاطفاء تحكمه ضوابط وهي مرهونة بعدد العلاوات ويتم ترقية الضابط اعتبارا من ملازم حتى رائد بشكل اعتيادي اما فوق هذه الرتبة فتكون الترقية بالاختبار، اما بالنسبة لرتب ضابط الصف فإن الترقية من وكيل عريف حتى وكيل اول تتم ايضا باحتساب عدد العلاوات ويجوز الاستثناء اذا ما قام ضابط الصف بعمل يستحق التقدير.

وجدد اللواء المنصوري التأكيد على حرص الإدارة العامة للإطفاء على منح كل ذي حق حقه واتباع سياسة الثواب والعقاب، مشيرا الى انه في حال حجز رجال الاطفاء يتم منحهم نفس البدل الذي يمنح للعسكريين العاملين في الداخلية، وإذا استلزم عملهم التواجد في موقع حادث او حريق نحتسب له بدل ساعات اضافية.

● أمير زكي

اللواء جاسم المنصوري

200 دينار كلفة التأمين على كل إطفائي

صورة أرشيفية لاعتصام موظفي الإطفاء الاسبوع الماضي

نقابة «الإطفاء» تطالب بحقوق موظفيها

جانب من اجتماع نقابة الإطفاء (متين غوزال)

قامت نقابة العاملين بالإدارة العامة للإطفاء ورجال الإطفاء بمقر النقابة بإلقاء بيانها والمطالبين فيه بحقوقهم المسلوبة من سنوات كثيرة وكافحت بها النقابة بأقصى جهد لها وشتى الطرق وبعد عدم النظر في هذه المطالب قامت النقابة بإلقاء بيانها أمام رجال الإطفاء بمقر النقابة أمس، حيث طالب رئيس النقابة احمد العجمي الوزير علي الراشد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بتطبيق تلك المطالب العادلة لرجال الإطفاء البواسل ولتحقيق العدالة والمساواة لأبنائه الإطفائيين، كما طالب المدير العام للإدارة العامة للإطفاء اللواء جاسم المنصوري بالرجوع عن بعض القرارات في حق رجال الإطفاء الذين يضحون بأنفسهم وأرواحهم لقاء الحفاظ على حياة المواطنين والممتلكات العامة والخاصة. وفي صدى هذا الحضور الكبير من رجال الإطفاء بمقر النقابة قد تقرر القيام باعتصام رجال الإطفاء يوم الاثنين الموافق 2011/10/3 أمام الإدارة العامة للإطفاء للمطالبة بحقوق رجال الإطفاء التي طال انتظار تحقيقها من قبل الإدارة ومن قبل الجهات المسؤولة عن رجال الإطفاء ومن بعض هذه المطالب: «التأمين الصحي الشامل بحيث يشمل الإطفائي وعائلته من الدرجة الأولى ـ زيادة البدلات الآتية (بدل خطر ـ بدل طعام ـ بدل نوبة ـ بدل قيادة ـ بدل مسافة)، كما نطالب بإدراج البدلات الآتية (بدل تلوث ـ بدل تخصص لوظيفة مدخل بيانات ـ بدل شاشة) والمطالبة ايضا بإعادة القرار السابق بخصوص دخول دورة ضباط لرجال الإطفاء ممن قضى 10 سنوات بالخدمة الحاصلين على شهادة الثانوية العامة مع عدم الخصم من الراتب عند حصول رجل الإطفاء على دورة ترقية مع التقيد بالتفرغ التام للدورة الحاصل عليها، كما نطالب بإعطاء دورة ضباط لرجل الإطفاء الحاصل على المؤهل الجامعي علما بأنه معتمد من قبل التعليم العالي ونطالب بزيادة عدد المستفيدين من الأعمال الممتازة مع عدم إعطائهم نسبة معينة لأنه عمل جماعي وليس فرديا وتكون قيمة المكافأة راتبا ونصف الراتب بالمقارنة مع وزارات الدولة المتبع فيها هذه الزيادة ثم تطرق العجمي الى موضوع إلغاء البصمة وهذا لعدم صحة تفعيلها مع رجال الإطفاء بسبب عملهم غير القائم داخل الغرف او المكاتب المكيفة وانما عملهم خارج مراكزهم، هذا الى استحالة تطبيق نظام البصمة للأسباب السابقة وايضا لتفاوت دوام نظام رجال الإطفاء الذي يوجد فيهم من يداوم نظام 24 ساعة ونظام 48 ساعة.

هذا، وقد طالب رئيس نقابة العاملين بالإدارة العامة للإطفاء باستبدال الإجازات السنوية ببدل نقدي كما هو متبع مع رجال الشرطة والجيش والحرس الوطني، كما طالب بترقيات رجال الإطفاء حسب الجدول الزمني المتبع من قبل اللجنة الرباعية والتي لم تطبقها الى الآن، وطالب بالعمل على تأمين رخص قيادة الآليات الثقيلة والإنشائية ثم طالب بإدراج رجال الإطفاء: ضمن الأعمال الشاقة بالنسبة للفنيين والنواخذة، كما تساءل العجمي من المدير العام للإدارة العامة للإطفاء: أين المراكز الجديدة التي تحدث عنها من قبل؟ حيث قال انه سيتم إنشاء مراكز جديدة تتسع حسب التوسع العمراني الحالي، هذا وقد رفض العجمي بشدة تطبيق الطابع العسكري لهيئة الإطفاء لعدم حصول استفتاء لرجال الإطفاء لإقرار هذا الموضوع وهذا يعارض عمل الإطفائي كما طالب ببدل استنفار لرجال إطفاء المكافحة الذين يعملون بنظام الـ 24 ساعة ونظام الـ 48 ساعة وذلك لاستدعاء رجل الإطفاء في اي وقت ليلا او نهارا من بعد قضائه عمله وذهابه الى بيته للاسترخاء بعد مدة العمل الكبيرة، ثم طالب العجمي ببدل العطل الرسمية بالدولة لرجال المكافحة مثلهم مثل باقي وزارات الدولة المتبع بها، كما طالب العجمي الإدارة العامة للإطفاء بإنشاء ناد اجتماعي لرجال الإطفاء.. هذه المطالب قد استنفدت قوى النقابة من سنوات كثيرة ولكن قد حان الأوان لتنفيذها ويكون هذا أقل ما يقدمه جميع المسؤولين والمديرين والوزراء لأبناء الكويت رجال الإطفاء حيث ان من أصعب الأعمال خطورة هو عمل رجل الإطفاء.

وفي الختام أعرب العجمي عن أمل نقابة الإطفائيين في ان تصل هذه الرسالة الى المسؤولين المعنيين وان يتفهموا ويسعوا جاهدين الى الاستجابة لحقوق رجال الإطفاء وتحقيق مطالبهم المسلوبة.

● محمد دشيش

بعض المطالب: التأمين الصحي الشامل بحيث يشمل الإطفائي وعائلته من الدرجة الأولى وزيادة بدلات الخطر والطعام والنوبة والقيادة والمسافة

العتيبي: لا نستبعد أن يأتي يوم يضرب فيه الوزراء للمطالبة بكادر لهم!

حذّر رئيس المؤتمر العام لقوى 11/11 ضيف الله نهار العتيبي من مغبة اضرابات الموظفين في جميع قطاعات الدولة سواء كانت الحكومية أو الخاصة، مشيرا الى أن على الحكومة الإسراع في إعادة النظر في رواتب جميع موظفي الدولة بلا استثناء حتى لا تضطر لذلك رغما عنها بسبب الإضرابات التي تشهدها البلاد وأصبحت السبيل الوحيد لانتزاع الموظفين لحقوقهم.

ضيف الله العتيبي

وقال العتيبي في تصريح صحافي ان الدراسات التي تتحجج بها الحكومة مع كل إضراب والتعذر بديوان الخدمة المدنية ما هي إلا إبر تخدير تعتقد انها مفيدة وما هي للأسف إلا هروب الى الأمام بعيدا عن وضع الحلول الناجعة لحل أزمة الرواتب، لافتا الى ان ديوان الخدمة المدنية للأسف الشديد أصبح مقبرة للكوادر التي تيقن الموظفون بأنه لا يقرها إلا بالإضرابات والاعتصامات والتي تؤدي الى شل العمل في المرافق الحكومية وبالتالي تعطيل مصالح المواطنين والمقيمين. وأضاف العتيبي أن الحكومة تتحمل مسؤولية ما ينتج عن الاضرابات والاعتصامات من تدهور لأجهزة الدولة، لأنها غير جادة في إيجاد الحلول المناسبة لأزمة الرواتب وعليها أن تبادر من تلقاء نفسها بزيادة شاملة لرواتب للموظفين كافة كما فعلت حكومة قطر التي زادت رواتب جميع الموظفين بنسبة 120٪ على الراتب الأساسي حيث انعكست هذه الزيادة ايجابا على مواطنيها.

وأكد العتيبي ان الحكومة هي الخاسر الأكبر اذا استمرت اضرابات واعتصامات الموظفين لأنها ستنصاع لهم في نهاية المطاف وهي تدرك هذا جيدا ولذلك عليها ان تتحلى بروح المبادرة التي تفتقدها وعدم المراهنة على عامل الوقت.

ونصح العتيبي الحكومة بعقد جلسات استثنائية على مدار الاسبوع وتخصيص الجزء الأكبر منها لمناقشة أزمة الرواتب وإيجاد الحلول السريعة لها لكي لا يتفاقم الوضع للأسوأ، لأن المقبل من الإضرابات سيكون أشد وطأة وتأثيرا على الحكومة، فعشرات الجهات الحكومية والخاصة أعلن موظفوها عن مواعيد إضرابهم، ولا نستبعد أن يأتي اليوم الذي يضرب فيه الاخوة الوزراء مطالبين بكادر لهم، فالوضع أصبح على صفيح ساخن ونسأل الله اللطف بنا وببلدنا.

فنيات مستشفى الفروانية أنهين إضرابهن أمس

فنيات التعقيم يرفعن لافتات المطالبة بالكادر

أعلنت فنيات التعقيم بمستشفى الفروانية إنهاء الإضراب والاعتصام التي قام بها فنيو التعقيم بمستشفيات البلاد بالكامل أول من أمس، حيث حاولن المشاركة بالاعتصام واستكماله يوم أمس، فاعتصمن بمكتب وزير الصحة د.هلال الساير إلا أن الأمر انتهى بهن بالعودة الى عملهن، مع وعد بمخاطبة الزملاء بنفس القطاع بكافة مستشفيات الكويت، لاستئناف العمل، جاء هذا القرار بعد أن اجتمعن ومديرة مكتب الوزيرة نادية العوضي في حوار نقاشي حول أسباب الاعتصام والإضراب عن العمل، حينما حضرن إلى المكتب في محاولة لمقابلة الوزير والذي لم يكن متواجدا بمكتبه بسبب مروره بظروف وفاة في العائلة،

وناقشت العوضي الفنيات مفندة أسبابهن، ونقلت تجاوب الوزير لكل المطالب ما دامت هي حقوقا لهن يجب أن ينلنها وطالبت الفنيات بالاجتماع مع الوزير بحيث تحضر فنيتان من كل مستشفى، وردت العوضي بأن هذا حق.

من جهتها، قالت احدى الفنيات «لم نشارك بالحضور الى الوزارة أمس إلا أننا شاركنا بالإضراب وتوقفنا عن العمل منذ أمس ولم نقم بأي عمل وعددنا بالقسم حوالي 35 فنية كلنا متوقفات عن العمل، ولم نحضر للوزارة بكامل عددنا وإنما حضرت 11 فنية فقط. وأضافت ان إداريي المستشفى تحدثوا الينا وأوضحوا أنهم سينفذون طلباتنا ولكن منذ عامين ونحن نسمع لنفس هذا الكلام دونما تنفيذ ووصل الأمر الى رفع كتب إلا أنه ليس هناك أي خطوة نحو حل مشاكلنا التي نعانيها، وقد واصلنا عملنا بالرغم من الوعود الزائفة، إلا أننا يجب أن نأخذ وقفة جادة.

وتساءلت.. نحن الفنيين نعمل واقفين طوال فترة دوامنا دونما زيادة بينما الإداريون الجالسون بمكاتبهم تزيدونهم 100 دينار؟!

فمنذ 2003 وكادرنا نفسه الزيادة 60 دينارا بالرغم من أننا كويتيون حالنا حال الجميع لابد من النظر لنا بعين واحدة.

وعن تقييمهم للوضع خاصة في جانب المرضى الذين سيعانون بسبب توقفهم عن العمل قالت إننا مستمرون في الإضراب حتى الزيادة التي وعدونا بها من قبل الا أنهم زادوا فنيي المختبر فقط، ألا نعمل وعملنا ذو قيمة مثلهم، وتوقفنا عن العمل أربك العمل بالمستشفيات؟ وقالت نحن مستمرون في الإضراب حتى تنفيذ مطالبنا وان امتد الأمر الى شهور، فنحن متحدون مع زملائنا بكافة المستشفيات وكلنا وقفة واحدة لأنه ليس هناك أحد يستمع إلينا أو يقف معنا.

ولن نوقف الإضراب إلا بعد التنفيذ أو وعد موثق، كما أعربن عن اعتراضهن على الاستعانة بفنيات غير مؤهلات وممرضات غير متخصصات، وأكدوا أن ضغوط العمل عليهن كبيرة وقالت احداهن «ان فنية واحدة تعمل على 10 غرف عمليات، بينما الصباح لديها 50 فنية، وفنية واحدة تمر بالمستشفى بكامله لجمع الأدوات وترد لتوزيعها آخر الدوام، بينما باقي المستشفيات تستعين بأربع فنيات للقيام بهذا العمل.

كما شكت الفنيات من العمل تحت ظروف صعبة من تعطل بمكيفات الهواء والأصوات المزعجة التي تصدر عنه نظرا لتهالكه، وكذلك دورة المياه ذات الغرفة الوحيدة التي تخدم 50 فنية وغير المؤهلة للاستخدام لأنها تفتقر إلى أي فتحة للتهوية. وعند خروج الفنيات قررن وقف الاعتصام والاضراب والعودة الى عملهن بكل طاقتهن دون توقف، معلقات الأمر على الوعد الذي تلقينه من مديرة مكتب الوزير بالاجتماع بالوزير لمناقشة مشاكلهن كاملة والتوصل الى حل يرضي جميع الأطراف، مبينات أن الوقت مازال متاحا حتى 10 أكتوبر المقبل ان لم يحدث التغيير المطلوب.

● حنان عبدالمعبود

مديرة مكتب الوزير وعدت بالاجتماع بالوزير لمناقشة مشاكلهن والتوصل الى حل يرضي جميع الأطراف

حبيب لـ «الأنباء»: إضراب العاملين بـ «الكويتية» وشركاتها 9 أكتوبر

أعلن أمين سر نقابة العاملين بمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية حسين حبيب ان مجلس إدارة نقابة العاملين بالخطوط الجوية الكويتية والشركات التابعة لها قرر اتخاذ الإجراءات التصعيدية بما فيها الاضراب لمدة ساعتين من الساعة 9 إلى 11 صباحا، بالإضافة الى ساعتين اضافيتين يوميا ابتداء من الاحد 9 اكتوبر المقبل وحتى يوم الخميس 13 اكتوبر 2011.

وأوضح حبيب في تصريحات لـ «الأنباء» ان مجلس النقابة مضى في قراره بالاضراب لحين تفعيل قرارات مجلس الخدمة المدنية بإقرار كوادر العاملين بالمؤسسة والشركات التابعة لها والزيادات التي سبق وطالبت بها النقابة مرارا، وتمت مخاطبة الجهات المعنية بما فيها وزير المواصلات وديوان الخدمة المدنية وتم رفع دعاوى قضائية بلغت أكثر من 800 قضية.

● أسامة أبوالسعود

اعتصام العاملين في نظم وتقنية المعلومات 2 أكتوبر

أصدر العاملون في حقل نظم وتقنية المعلومات في الوزارات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص بيانا جاء فيه: الإخوة والأخوات العاملين في قطاع نظم وتقنية المعلومات، في جميع الوزارات والهيئات الحكومية: بعد الجهود المضنية والحثيثة خلال السنتين الماضيتين للعمل على إقرار الكادر المستحق للعاملين في نظم وتقنية المعلومات بجميع فئاتهم وبعد اللقاءات المتكررة مع أعضاء الحكومة، وديوان الخدمة المدنية، وأعضاء مجلس الأمة. والوعود اللا متناهية لإقرار كادر العاملين في قطاع نظم وتقنية المعلومات، وبعد النظر الى المنهج المتخبط الذي يمارس من قبل مجلس الخدمة المدنية في إقرار كوادر قطاعات مختلفة دون قطاعات أخرى، مما ترك أثره السلبي المستمر على قطاع العاملين في قطاع نظم وتقنية المعلومات.

وعليه، فقد اجتمع ثلة من العاملين في قطاع نظم وتقنية المعلومات، في مؤسسات الدولة المختلفة على الدعوة الى اعتصام يوم الأحد 2 أكتوبر المقبل في مبنى ديوان الخدمة المدنية، وذلك من الساعة العاشرة صباحا، لرفع صوتنا الى القائمين على ديوان الخدمة المدنية، وليكون هذا الاعتصام بذرة لخطوات قادمة نضمن من خلالها إقرار حقوقنا المستحقة.